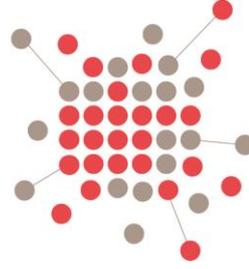


قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٨-١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، جنيف، سويسرا



تقرير عن عمل اللجنة باء:

التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني

9 كانون الأول/ديسمبر 2015، من الساعة 3:45 مساءً إلى الساعة 5:45 مساءً، و10 كانون الأول/ديسمبر 2015 من الساعة 9:30 صباحاً إلى الساعة 11:30 ظهراً.

الرئيس: السيد "ريتشارد رو"، الصليب الأحمر الأسترالي

المقرر: "توما دي سان موريس"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)

تدوين الملاحظات: السيدة "أويكو إرماكيسن"، اللجنة الدولية

أعضاء فريق النقاش:

- د. "كوردولا دروجي"، اللجنة الدولية
- د. "هايكى شبيكر"، الصليب الأحمر الألماني
- البروفيسير سانديش شيفاكومارين"، جامعة نوتنغهام

موجز

كانت اللجنة منتدى تفاعلياً للمشاركين في المؤتمر الدولي لمناقشة التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني وكيفية التصدي لهذه التحديات. واتفق على نطاق واسع على التحديات والعوامل المسببة لها، على النحو المحدد في المذكرة المفاهيمية المعدة من أجل اللجنة، وفي تقرير اللجنة الدولية المعنون *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*. ومن بين التحديات الرئيسية التي نوقشت: ازدياد تعقد النزاعات المسلحة، ولا سيما بسبب تزايد أعداد الجماعات المسلحة غير الدول وتجزؤها؛ واتساع النطاق الجغرافي لميدان المعركة؛ والتفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتكوين الاحترام للقانون الدولي الإنساني. وقد اعتبر العديد من المشاركين أن الحاجة إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له تشكل التحدي الرئيسي في النزاعات المسلحة المعاصرة. وجرت الإشارة أيضاً إلى أهمية ضمان حماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ومن بين القضايا المهمة الأخرى التي جرى التعرف عليها ما يلي: التحديات التي تطرحها حروب المدن - بما فيها الممارسة التي تتبعها بعض الأطراف بتعمد التستر وسط السكان المدنيين - وما لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من تأثير من الناحية الإنسانية. وتطرقت اللجنة أيضاً إلى عدد من التحديات الأخرى المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، وتبادل المشاركون المعلومات عن تجاربهم وأعمالهم الرامية إلى تعزيز هذا القانون. وجرى التأكيد على الحاجة إلى التفكير المبتكر لإيجاد أساليب جديدة لتناول هذه القضايا، ولا سيما فيما يتصل بالجماعات المسلحة غير الدول، فضلاً عن الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل نشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه في مختلف السياقات.

العروض المقدمة من فريق النقاش

افتتح الرئيس أعمال اللجنة بآء بتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي حددتها اللجنة الدولية في المذكرة المفاهيمية المعدة من أجل هذه اللجنة¹، وبالإشارة إلى الأهداف والأسئلة الإرشادية المعدة للمناقشة: تحديد أكثر العوامل تأثيراً على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وأكبر التحديات التي تطرحها النزاعات المعاصرة، مع تحديد ما إذا كانت توجد تحديات مهمة لم تُذكر في المذكرة المفاهيمية، والتوصل إلى طرق تستطيع الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تتصدى بها لهذه التحديات. وأكد الرئيس على أهمية استخدام اللجنة كمنتدى للحوار بين المشاركين في المؤتمر الدولي. ومهد أعضاء فريق النقاش الأرضية لهذا الحوار. وركزت عروضهم على مجموعة مختارة من التحديات المعاصرة وكيفية التصدي لها.

وتحدثت الدكتورة "كورديلا دروجي" عن اتخاذ النزاعات طابعاً إقليمياً وعن التدخلات الأجنبية، وشمل ذلك الآثار التي يمكن أن تقع على نطاق التطبيق الجغرافي للقانون الدولي الإنساني. وأشارت إلى مشكلة أطراف معينة في نزاعات مسلحة - دولاً كانت أو غير دول - تتكرر انطباق القانون الدولي الإنساني. ثم تطرقت إلى التحدي المتمثل في التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل باستخدام القوة. وجرى الحديث أيضاً عن تكنولوجيات الحرب الجديدة، لا لكونها تطرح تحديات قانونية فحسب، ولكن أيضاً لأنها تثير قضايا أخلاقية وسياسية.

وتطرقت الدكتورة "هايكى شبيكار" إلى التحديات التي يواجهها الممارسون ومتخذو القرارات على الأرض بسبب ازدياد تعقد المفاهيم القانونية، ويشمل ذلك التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأبدت ملاحظات على الصعوبات القائمة، في ضوء الوضع الدولي المعاصر، أمام التفكير في نهج لوضع معاهدات تهدف إلى التصدي لهذه التحديات. ولذا، فمن المهم مواصلة تطبيق وتدعيم القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون. غير أن هذا يطرح تحديات في مجال التفسير. وأكدت على الحاجة إلى التفكير بأسلوب جديد لتكوين احترام القانون الدولي الإنساني، وبخاصة من جانب الجماعات المسلحة غير الدول. وأشارت أيضاً إلى تأثير العمليات القتالية على البيئة الطبيعية، وبخاصة فيما يتصل بتفادم ندرة الموارد.

وركز البروفيسير "سانديش شيفاكومارين" في مساهمته على القضايا التي يطرحها التعقد المتزايد للنزاعات المسلحة، ولا سيما بسبب تزايد أعداد الجماعات المسلحة وتجزؤها وازدياد التدخلات الأجنبية. وذكر من بين ما يترتب على ذلك من آثار ملموسة الصعوبات في تحديد متى ينطبق القانون الدولي الإنساني، وعلى المستوى العملي، الصعوبات في إبرام الهدنات أو الاتفاقات الإنسانية المتصلة بإجراء الجرحى. وأشار إلى التحديات التي تطرحها قضايا القانون الواجب التطبيق على الإقليم الخاضع لسيطرة الجماعات المسلحة غير الدول، والصعوبة المحتملة في إقامة حوار مع بعض الجماعات المسلحة غير الدول في ضوء تشريعات مكافحة الإرهاب، والحاجة إلى إقامة حوار مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، كقادة الشتات والزعماء الدينيين الذين لديهم تأثير على الجماعات المسلحة غير الدول.

وأشاد جميع أعضاء فريق النقاش بجودة المذكرة المفاهيمية وبما ركزت عليه، وبتقرير اللجنة الدولية المعنون *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*. واتفق الجميع على أن التحدي الشامل الرئيسي الذي يواجهه القانون الدولي الإنساني هو عدم الامتثال وعدم وجود آلية إنفاذ مناسبة.

¹ استندت المذكرة المفاهيمية إلى تقرير اللجنة الدولية المعنون: *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*، تشرين الأول/أكتوبر 2015، الوثيقة 32IC/15/11.

أبرز ما جاء في المناقشات

ركزت أغلبية مساهمات المشاركين في اللجنة بآء على التحدي المتمثل في تكوين احترام القانون الدولي الإنساني. وكان عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، عن طريق جهات من بينها على الأخص الجماعات المسلحة غير الدول، موضوعاً رئيسياً. وكثر الحديث عن أن غياب المساءلة وروح الإفلات من العقاب اللذين يبدو أن الجماعات المسلحة وغيرها تتمتع بهما عاملان يسهمان في تآكل دعم القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. وتحدث المشاركون أيضاً عن تزايد التردد في العلاقات الدولية المعاصرة في الاشتراك في العمليات التنظيمية أو الامتثال لها. وجرى تبادل للآراء بشأن ما إذا كنا بصدد الدخول في عصر جديد تغلب فيه سلطة القوة على دعم الأنظمة القانونية والتقيد بها.

ولوحظ أن بعض الجماعات المسلحة الأطراف في نزاعات مسلحة ترفض صراحة قواعد القانون الدولي الإنساني. ولكن جرى التأكيد أيضاً على أن هناك مجموعة شديدة التباين من أنواع الجماعات المسلحة، وأن من الممكن إقامة حوار مع بعضها وبذل جهود للنشر من أجل التشجيع على قدر أكبر من الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وذكر أن حروب المدن تشكل تحدياً مهماً في النزاعات المسلحة المعاصرة. ومن بين القضايا الكبرى المتصلة بحروب المدن أن بعض الأطراف تستخدم المناطق المأهولة ستاراً لأنشطتها العسكرية بشكل متعمد، ما يجذب العمليات القتالية إلى مناطق ذات كثافة مرتفعة من المدنيين ويعرض المدنيين لويلات المعارك. وجرى الحديث أيضاً عن قضية استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر الواسع المدى في المناطق المأهولة بالسكان بوصفها شاغلاً إنسانياً بالغ الأهمية في النزاعات المسلحة المعاصرة. وتناول المشاركون أيضاً قضايا أخرى تتصل بالأسلحة، وبخاصة التحديات التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وفي أثناء المناقشات، جرت الإشارة إلى تحديات أخرى مثل أهمية ضمان الحماية للأشخاص الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في حالات النزاع المسلح، والتحديات التي يطرحها التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى الحديث أيضاً عن تحديات محددة أخرى لم تكن مدرجة إدراجاً صريحاً في المذكرة المفاهيمية، مثل أهمية تفعيل واجب الاحترام، وضمن احترام القانون الدولي الإنساني من جهات تشمل الدول غير الأطراف في النزاعات المسلحة؛ وحماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة؛ وتعزيز التقيف بالقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بحالات النزاع المسلح.

وفيما يتعلق بطرق التصدي لهذه التحديات، شددت أغلبية المساهمات على أهمية التدريب على القانون الدولي الإنساني ونشره. وأفاد بعض المشاركين عن ممارساتهم في هذا الشأن، وبخاصة في التأكيد على أهمية تقديم المزيد من التدريب إلى القوات المسلحة ونشر القانون الدولي الإنساني بين أطراف النزاعات المسلحة. ويمكن للدول أن تقوم بعملية النشر، وإن كان بوسعها أيضاً أن تفعل ذلك بالتعاون مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية. وبالإضافة إلى التدريب والنشر، لا بد أيضاً من إدراج القانون الدولي الإنساني في سياسات القوات المسلحة وممارساتها وفي المناهج الأكاديمية، وقيام الدول بتنفيذه عن طريق تشريعات داخلية. وقد جرى الاعتراف بأنه ينبغي مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه، وقدمت بعض الدول والجمعيات الوطنية تعهدات لبلوغ هذه الغاية.

ولزيادة الكفاءة عند بذل هذه الجهود، جرى التأكيد أيضاً على أنه ينبغي ألا يقتصر الأمر على تكيف أساليب النشر والتدريب مع كل ثقافة محلية وجمهور معين، بل ينبغي أيضاً البحث عن أساليب جديدة تشمل استخدام التكنولوجيات الجديدة.

وأكدت اللجنة بآء أن التحديات والعوامل المسببة لها التي وردت في المذكرة المفاهيمية هي الأكثر بروزا في السياق العالمي الحالي للقانون الدولي الإنساني.